

مَجَلَّةُ الشَّرْعِ وَالْإِسْلَامِ الْإِسْلَامِيَّةِ

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

تقلبات قيمة النقود من منظور إسلامي
حالة دول مجلس التعاون الخليجي

أ. د. كمال توفيق خطاب

جامعة
الكويت

مجلس
النشر العلمي



ISSN: 1029-8908

العدد ١٢٠ - السنة ٣٥

رجب: ١٤٤١هـ - مارس ٢٠٢٠م

البحث الخامس

**تقلبات قيمة النقود من منظور إسلامي
حالة دول مجلس التعاون الخليجي**

أ. د. كمال توفيق خطاب

**أستاذ قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت**

تقلبات قيمة النقود من منظور إسلامي * حالة دول مجلس التعاون الخليجي

**

أ. د. كمال توفيق خطاب

تاريخ إجازة البحث: فبراير ٢٠١٨ م.

تاريخ استلام البحث: ديسمبر ٢٠١٧ م

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أدوات وسياسات النظام النقدي الإسلامي فيما يتعلق بتقلبات قيمة النقود، ومدى ملائمة هذه السياسات لطبيعة دول مجلس التعاون الخليجي. حيث تعتبر التقلبات الحادثة في قيمة النقود الداخلية والخارجية من أبرز المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها دول مجلس التعاون الخليجي، وتؤدي إلى اضطراب حياة الناس ومعاشهم وعرقلة انسياب التجارة البينية، إضافة إلى الخسائر التي تتعرض لها احتياطات دول المجلس. ويخلص هذا البحث إلى أن النظام النقدي الإسلامي يشتمل على ضوابط وعوامل ذاتية تؤدي إلى استقرار الأسعار بشكل عام، واستقرار أسعار صرف العملات بشكل خاص، كما أن لديه سياسات ووسائل علاجية تمكنه من وقف التدهور في أسعار صرف العملات في حالة حدوثها؛ إضافة إلى أن السياسات النقدية الإسلامية ملائمة جداً لحالة دول مجلس التعاون الخليجي.

مقدمة

مما لا شك فيه أن تقلبات قيمة النقود تؤدي إلى نقص حقوق الناس، واضطراب قيمة ممتلكاتهم، وإشاعة الفوضى والظلم بينهم، إضافة إلى عرقلة التبادل التجاري، وانعدام الثقة والتعاون والتسامح بين الناس.

وتعتبر ظاهرة تقلب قيمة النقود ظاهرة قديمة جديدة فلم تكن العملات المعدنية بمنأى عن التغيرات في قيمة النقود، إلا أن التقلبات التي رافقت النقود الورقية لم يسبق لها مثيل. ومن المعروف أن قيمة النقد ترتبط بشكل مباشر بالمستوى العام للأسعار، فإذا انخفضت

(*) يتقدم الباحث بجزيل الشكر لإدارة قطاع الأبحاث بجامعة الكويت على دعمها لهذا البحث رقم (HC02/16).

(**) أ. د. كمال توفيق خطاب: يحمل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، عام ١٩٨١ م، والمجستير في الاقتصاد الإسلامي، عام ١٩٨٦ م، والليسانس في الاقتصاد الإسلامي، عام ١٩٩٠ م، وجميعهم من جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية، يعمل أستاذاً في جامعة الكويت منذ سبتمبر ٢٠١٢ م. له عدة كتب منشورة وأبحاث علمية محكمة في مجال التخصص.
الاهتمامات البحثية: المصارف الإسلامية، فقه المعاملات المالية.

قيمة النقد ارتفع المستوى العام للأسعار والعكس، وهذا يعني أن العوامل المؤثرة على قيمة النقد تؤثر عكسيا على مستوى الأسعار، كما أن العوامل المؤثرة على المستوى العام للأسعار تؤثر عكسيا على قيمة النقد. ومن ثوابت الشريعة الإسلامية أن الملكية مصنونة محترمة؛ لقوله ﷺ: «فإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا»^(١)؛ «لأن الناس مسلطون على أموالهم ليس لأحد أن يأخذها ولا شيئا منها بغير طيب أنفسهم إلا في المواضع التي تلزمهم»^(٢).

وفي ضوء هذه الثوابت، فقد جاءت هذه الدراسة لتأكيد هذه الثوابت في مجال حفظ المال، من خلال تسليط الضوء على دور النظام النقدي الإسلامي في استقرار قيمة النقود وتجنب التقلبات، وبالتالي حفظ حقوق الناس.

مشكلة الدراسة:

تتجلى مشكلة الدراسة في وجود استنزاف مستمر في قيم عملات الدول الإسلامية بشكل عام وعملات دول مجلس التعاون بشكل خاص؛ نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات العالمية:

- فهل يمكن وقف هذا الاستنزاف؟ أو التخفيف من حدته؟ .
- هل يمكن للتنسيق النقدي أو التنسيق في أسعار الصرف بين دول مجلس التعاون أن يحد من المشكلة؟ أم أنه لا بد من الوصول إلى التوحيد النقدي الكامل من خلال العملة الموحدة؟ .

- هل يمكن الوصول إلى مرحلة التوحيد النقدي؟ .

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى ما يأتي:
- الكشف عن أهم العوامل المؤثرة في قيمة النقود في الاقتصاد المعاصر.
- الكشف عن أهم ضوابط استقرار قيمة النقود في النظام النقدي الإسلامي.

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ١٩٩٣م، ١٦٥٢.
(٢) المزني، إسماعيل بن يحيى. مختصر المزني في فروع الشافعية. تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ٩٢/٨.

- عرض ملامح التجربة الخليجية في مجال التوحيد النقدي.
- بيان مدى إمكانية تطبيق السياسات النقدية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي.

أهمية الدراسة:

في ظل المضاربات العالمية المؤدية إلى التقلبات العنيفة في قيم العملات، يحاول هذا البحث وضع آليات وأدوات جديدة من أجل الحد من تقلبات أسعار صرف العملات، وتلافي آثارها على عملات الدول الإسلامية بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، من خلال الالتزام بالأدوات والضوابط الشرعية والاقتصادية التي يشتمل عليها النظام النقدي الإسلامي والتي تؤدي إلى تخفيف حدة التقلبات في قيمة العملة.

منهجية الدراسة:

تسير الدراسة على منهج البحث النقدي التحليلي، وذلك باستعراض الاتجاهات التحليلية الخاصة بالنقود وتغيراتها وتقلباتها في الاقتصاد الوضعي والإسلامي.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية :

١. ما العوامل المؤثرة في قيمة النقود في الفكر الاقتصادي؟
٢. هل توجد ضوابط إسلامية تحقق الاستقرار في قيمة النقود؟
٣. هل يمكن تطبيق السياسات النقدية الإسلامية في دول الخليج العربي؟
٤. ما مدى إمكانية نجاح تجربة الوحدة النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي؟

فروض الدراسة:

تفترض الدراسة أن النظام النقدي الإسلامي يشتمل على ضوابط يمكنها تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار بشكل عام، وأسعار صرف العملة بشكل خاص، كما تفترض الدراسة أن الدولة من خلال أجهزتها النقدية المختلفة، يمكنها السيطرة على تقلبات أسعار صرف العملة والتحكم بها. كما تفترض أن من أهم أسباب تقلبات قيمة العملة البعد عن جوهر النظام النقدي الإسلامي، وأن الأخذ بالنظام النقدي الإسلامي سوف يعمل على زيادة التكامل النقدي، وزيادة إمكانيات الوصول إلى العملة الموحدة، خاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

الدراسات السابقة:

ظهرت كتابات عديدة حول النظام النقدي الإسلامي ودوره في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، وكذلك بحوث عديدة حول العملة الخليجية الموحدة وسبل الوصول إليها والعقبات والمنافع التي تترتب عليها، ولعل من أبرز الأمثلة على هذه الكتابات:

- دراسة الجارحي^(١) بعنوان: نحو نظام نقدي ومالي إسلامي: وفيها أوضح الجارحي الخصائص الأساسية للنظام النقدي الإسلامي ودوره في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

- دراسة شابرا^(٢) بعنوان: نحو نظام نقدي عادل: وهو كتاب مترجم عن اللغة الإنجليزية، حاصل على جائزة الملك فيصل لخدمة الإسلام، ركز على أهم التطورات التي ينبغي إحداثها من أجل نجاح عمل النظام النقدي الإسلامي.

- دراسة السقا وابن عيد^(٣) والتي هدفت لقياس كثافة التجارة البينية لدول مجلس التعاون ومستويات النشاط الاقتصادي بينها، باعتبارها تمثل الحجة الأساسية التي تقف وراء إنشاء أي عملة موحدة، وقد توصلت الدراسة إلى أن كثافة التجارة البينية بين دول المجلس لا يصاحبها ارتباط مماثل في مستويات النشاط الاقتصادي، وهو ما قد لا يقدم أساساً قوياً لقيام اتحاد نقدي بين دول مجلس التعاون.

- دراسة الكريتي^(٤): وهدفت إلى التعرف على مجلس التعاون الخليجي من خلال تأسيسه ومسيرته والتطورات النقدية ودور العملة الخليجية في تعزيز العلاقات البينية، توصلت الدراسة إلى أن التكامل النقدي هو مسألة سياسية أكثر منها اقتصادية؛ لأن الدوافع باتجاهها والعقبات في سبيلها، وهي بشكل أساسي ذات طبيعة سياسية، فالإرادة السياسية

(١) الجارحي، معبد علي. نحو نظام نقدي ومالي إسلامي: الهيكل والتطبيق. المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة. ١٩٨١م.

(٢) شابرا، عمر. نحو نظام نقدي عادل. ترجمة: سيد محمد سكر. دار البشير، عمان. ١٩٩٠م.

(٣) السقا، محمد إبراهيم وابن عيد، مساعد عبد الله. العملة الخليجية الموحدة: تحليل بانل لروابط التجارة البينية والنشاط الاقتصادي. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد ٣٢، ٢٠٠٩م، ١١-٥٢.

(٤) الكريتي، إيمان عبد الكاظم. العملة الخليجية الموحدة الفرص والتحديات. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد ١٣، ٢٠٠٩م، ٧١-٨٤.

- هي بالتالي شرط مسبق إلى تكامل نقدي واقتصادي.
- دراسة السلطان^(١): وهدفت إلى بيان مدى أهمية العملة الموحدة في مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي. وقد توصلت الدراسة إلى أن إقليم دول مجلس التعاون الخليجي لا يستوفي أيا من اشتراطات منطقة العملة المثلى.
- دراسة بلفاطمي^(٢): والتي هدفت إلى التأكد من مدى وفاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بمعايير منطقة العملة المثلى سواء التقليدية منها أو التي استحدثت فيما بعد، وقد توصلت الدراسة إلى أن دول المجلس تفي بغالبية تلك المعايير لكن مع محاولة تحويل بعضها وإضافة البعض الآخر.
- دراسة صقر^(٣): وتهدف إلى بحث إمكانية إنشاء نظام نقدي متكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي، وقد أثبت النموذج القياسي المقترح إمكانية ربط العملة الخليجية الموحدة بسلة عملات بناء على معيار التجارة الخارجية أو الواردات بالتحديد، بناء على أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين لدول الخليج.
- دراسة يحيى^(٤): وتهدف إلى دراسة درجة التكامل التي وصل إليها مجلس التعاون الخليجي، وما الآثار المترتبة على إصدار عملة موحدة بالاستفادة من تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي، وتوصلت إلى أن مجلس التعاون طبق المعايير الاقتصادية ذاتها التي طبقها الاتحاد الأوروبي في تنفيذ وحدته النقدية.
- دراسة العراقي^(٥): والتي هدفت إلى دراسة تأثير تقلبات عرض النقود على أسعار

-
- (١) السلطان، عبد الرحمن بن محمد، مدى أهمية العملة الموحدة في مسيرة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العلوم الإنسانية والاجتماعية، السعودية، العدد ١٧، ٢٠١٠م، ١٦٣-١٨٤.
- (٢) بلفاطمي، عباس. هل يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منطقة عملة مثلى؟. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد ١٠، ٢٠١١م.
- (٣) صقر، ليلي عبد العزيز. العملة الخليجية الموحدة الارتباط بالدولار والبدائل. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة. ٢٠١١م.
- (٤) يحيى، سعاد. تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، الجزائر. ٢٠١٣م.
- (٥) العراقي، بشار أحمد. أثر تقلبات عرض النقود على أسعار الأسهم: تطوير نموذج لأسواق المال =

الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي، وتوصلت إلى وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية لتقلبات عرض النقود في المؤشر العام للأسواق المالية المحلية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال مدة الدراسة، كما أن التغير في ثقة المستثمرين بمستقبل هذه الأسعار والعوائد ومقسوم الأرباح هي العوامل الأكثر تأثيراً في حركة أسعار الأسهم لتلك الأسواق. **الإضافة البحثية:**

يحاول هذا البحث الربط بين سياسات النظام النقدي الإسلامي والسياسات النقدية الخليجية، ومدى إمكانية إحلال السياسات النقدية الإسلامية محل السياسات النقدية المطبقة حالياً، جزئياً أو كلياً، تدريجياً أو دفعة واحدة، وبالتحديد في محاولة الوصول إلى الدينار الخليجي الموحد.

مخطط البحث:

- المبحث الأول: النقود وأهم العوامل المؤثرة على قيمتها.
- المبحث الثاني: أسباب تقلبات أسعار صرف العملات وآليات استقرارها.
- المبحث الثالث: عوامل استقرار قيمة النقود في النظام النقدي الإسلامي.
- المبحث الرابع: مدى إمكانية التوحيد النقدي في دول مجلس التعاون.
- المبحث الخامس: السياسات النقدية الإسلامية ومدى ملائمتها لدول مجلس التعاون.

المبحث الأول

النقود وأهم العوامل المؤثرة على قيمتها

المطلب الأول

تعريف النقود

النقود في اللغة:

ورد في تاج العروس «النقد خلاف النسيئة ... والنقد تمييز الدراهم»^(١)، وفي معجم مقاييس اللغة: «النقد أصل صحيح يدل على إبراز الشيء وبروزه»^(٢).

بدول مجلس التعاون الخليجي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، ٢٤(٣)، ٢٠١٧م.
(١) الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٥م.
٩٦/٢.
(٢) ابن فارس، احمد. معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، شركة مصطفى البابي، =

النقود عند الاقتصاديين:

وجدت تعريفات عديدة للنقود عند الاقتصاديين، بعضها يركز على وظائف النقد كوسيط للمبادلة ومقياس للقيم ووسيلة للمدفوعات المؤجلة، وبعضها يركز على خصائص النقود والتي من أهمها أن لها قبولاً عاماً في المجتمع، وبناءً على ذلك لعل من أشهر التعريفات التي تجمع الوظائف والخصائص تعريف النقود بأنها «أي شيء يستخدم عادة كوسيط للتبادل وكمقياس للقديم، ويلقى قبولاً عاماً من جانب الأفراد»^(١). فعبارة أي شيء تفيد بأنه لا يشترط في النقد أن يكون ذهباً وفضة، وأنما كل ما يمكن أن يصطلح عليه الناس ويتعارفوا على استخدامه كنقد، حتى ولو كان ورقياً أو بلاستيكيًا أو إلكترونيًا^(٢). غير أن معظم العملات الإلكترونية ليس لها قبول عام لدى سائر الأفراد.

النقود عند الفقهاء:

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه، ومع ذلك فقد وردت نصوص عديدة في وصف النقود ووظائفها، ومن ذلك ما أورده الإمام ابن القيم بقوله: «الدراهم والدنانير أثمان المبيعات، والتمن هو المقياس الذي يعرف به تقويم الأموال، فيجب أن يكون محدوداً مضبوطاً لا يرتفع ولا ينخفض»^(٣). كما قال الإمام الغزالي: «خلقها الله لتداولهما الأيدي ويكونا حاكمين بين الأموال بالعدل، ولحكمة أخرى هي التوسل بهما إلى سائر الأشياء»^(٤). ومن هذا النص يتضح أن الإمام الغزالي يطلق على النقود الذهبية والفضية النقود الخلقية، أي أنها خلقت؛ لتكون نقداً كأهم وظيفة يمكن أن تؤديها.

= مصر، ١٩٧٢ م. ٤٦٧/٥.

- (١) برعي، محمد خليل. مقدمة في النقود والبنوك. مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٧٧ م، ٣٩.
- (٢) لعل من أشهر أشكال العملات الإلكترونية في الوقت الحاضر عملة البيتكوين، وهي عملة افتراضية إلكترونية معاصرة انتشرت انتشاراً واسعاً عبر الإنترنت، ويتم تداولها واستخدامها في التجارة الإلكترونية إضافة إلى المضاربات والمقامرات، وقد بلغ سعر الوحدة الواحدة من البيتكوين بتاريخ ٢٤-١١-٢٠١٧ م ما يعادل ٨١٨٩ دولار أمريكي بعد أن كانت أقل من ربع دولار عند إصدارها عام ٢٠٠٩ م. انظر: الموقع الإلكتروني: <https://www.altkia.com/bitcoin-prices>
- (٣) ابن القيم، محمد بن أبي بكر. إعلام الموقعين عن رب العالمين. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٦٨ م ١٥٦/٢.
- (٤) الغزالي، أبو حامد. إحياء علوم الدين. مؤسسة الحلبي، القاهرة، ١٩٦٨ م، ٤/ ١١٤.

ومن هذه التعريفات نلاحظ أن من أهم ما يميز النقود أن تكون معيارا للقيم، والمعيار ينبغي أن يكون دقيقا منضبطا، لا يتغير ولا يتقلب، خاصة عندما يكون معيارا للقيم.

المطلب الثاني

العوامل المؤثرة على قيمة النقود في النظرية النقدية

إن الفكرة السائدة عند كثير من الناس، أن قيمة العملة التي تصدرها أية دولة ترتبط كليا بالغطاء الذهبي الذي تحتفظ به هذه الدولة، فبقدر قوة هذا الغطاء تكون قوة العملة وقيمتها، ولئن كانت هذه الفكرة صحيحة قبل الحرب العالمية الأولى، فإنها أبعد ما تكون عن الصواب في الوقت الحاضر؛ وذلك لأن قيمة العملة تتحدد وفقا لعدة عوامل متشابكة، تتعلق باقتصاد الدولة المصدرة للعملة ومدى ارتباطها مع اقتصاديات الدول الأخرى، ولا تعدو عملية الغطاء الذي يحتفظ به البنك المركزي عادة أن تكون عملية حسابية يلجأ إليها لأغراض ميزانية البنك المركزي^(١).

وقد بحثت النظريات النقدية المختلفة قديما وحديثا في العوامل المؤثرة على مستوى الأسعار، فمنذ القرن السادس عشر وبعد اكتشاف مناجم الذهب في العالم الجديد وتدفقها على أوروبا، حدثت ثورة في الأسعار، دفعت الكثير من المفكرين والباحثين إلى البحث عن العوامل المؤثرة في الأسعار، فكانت الملامح الأولى لنظرية كمية النقود، والتي ترجع التغير في مستوى الأسعار إلى التغير في كميات النقود، وقد خضعت هذه النظرية للبحث والدراسة في المدارس الاقتصادية المختلفة، كما خضعت للتطوير والتعديل في مراحل متعددة، ويمكن إجمال أبرز هذه المراحل فيما يلي^(٢):

١- معادلة التبادل (فيشر):

وقد ظهرت لأول مرة في كتاب الاقتصادي الأمريكي فيشر «القوة الشرائية للنقود» عام ١٩١٥ م، وتحدد هذه المعادلة كافة العوامل التي تشترك في التأثير على المستوى العام للأسعار، والمعادلة بصيغتها البسيطة هي: $ن \times س = ك \times م$ حيث (ن) كمية النقود، (س)

(١) شافعي، محمد زكي. مقدمة في النقود والبنوك. دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٢ م. ٣٤٠.

(٢) المصدر السابق نفسه، ٤٠٢؛ الكفراوي، محمد عوف. النقود والمصارف في النظام الإسلامي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٨٢ م، ١٢١-١٣٠.

سرعة دوران النقود، (ك) حجم المبادلات، (م) المستوى العام للأسعار، وحيث إن من فروض النظرية أن سرعة دوران النقود ثابتة في الأجل القصير، وكذلك حجم المبادلات ثابت عند مستوى التوظيف الكامل، والذي يحدث بشكل مستمر وتلقائي - كما هي فروض النظرية الكلاسيكية - فيبقى ما يستفاد من المعادلة أن مستوى الأسعار (م) يتوقف كلياً على كمية النقود، فكل زيادة في كمية النقود تؤدي إلى زيادة مماثلة (بنفس القدر) في مستوى الأسعار، ويستدلوا على صحة هذا الرأي بأنه ما دامت كمية السلع والخدمات ثابتة، فإن كل زيادة في كمية النقود تؤدي إلى زيادة في مستوى الأسعار، خاصة إذا كانت النقود تطلب فقط للإنفاق وليس لأغراض أخرى^(١) - كما هي فروض المدرسة الكلاسيكية - وبناء على ذلك فإن التغيير في مستوى الأسعار يعني تغيير قيمة النقود سواء بالزيادة أو بالنقص.

٢- معادلة الأرصاد النقدية (مارشال):

ظهرت في أوروبا طرق كثيرة لشرح نظرية كمية النقود، وقد اشتهر أساتذة جامعة كامبردج - خاصة مارشال - في هذا المجال وقد ركز مارشال على أنه في كل مجتمع هناك نسبة معينة من الدخل القومي يفضل أصحابها أن يحتفظوا بها على شكل نقد حاضر، وقد عبر عن هذه النسبة بالرمز (ع) وذلك في المعادلة الآتية: $ن = ع \times د \times م$ حيث (ن) هي كمية النقود، (ع) نسبة التفضيل النقدي، (د) الدخل القومي الحقيقي، (م) مستوى الأسعار. من خلال المعادلة يمكن معرفة محددات مستوى الأسعار كما يلي: $م = ن / ع \times د$ فمستوى الأسعار (م) يتأثر طردياً مع كمية النقود (ن) وعكسياً مع نسبة التفضيل النقدي (ع) والدخل القومي (د). فإذا زادت نسبة التفضيل النقدي (ع) يقل مستوى الأسعار، ما لم تقم السلطات النقدية بزيادة كمية النقود؛ وذلك لأن الأفراد سوف يقللون طلبهم على السلع والخدمات، فتقل الأسعار والمبيعات، وبالتالي الإنتاج والدخل القومي، ويحدث العكس في حالة انخفاض نسبة التفضيل النقدي (ع)^(٢).

(١) زكي، رمزي. مشكلة التضخم في مصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠ م، ٧٨: معتوق، سهير. الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٨٨ م، ٢٣-٢٠.

(٢) المصدر السابق نفسه، ٣٣-٣٤. Froyen, Richard T. Macroeconomics: Theories and Policies. 3rd Edition. Macmillan Publishing Company: New York, 1990. p. 70-71

٣- نظرية التفضيل النقدي (كينز):

هاجم كينز الفروض الكلاسيكية القائلة بأن النقود تطلب فقط للمعاملات وقال بأن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود عاطلة (تفضيل السيولة) وبالإضافة إلى ذلك هناك دافع الاحتياط ودافع المضاربة؛ ولذلك فقد تكون النقود على شكل مدخرات أو استثمارات، والذي يؤثر في قرارات الأفراد لتفضيل أحد الاختيارين هو سعر الفائدة، وقد عبر كينز عن ذلك بالمعادلة التالية: $ط / ن = (ف - ك)$

حيث (ط ن) الطلب على النقود، (م) مستوى الأسعار، (ف) سعر الفائدة، (ك) حجم الدخل، ومن هذه المعادلة يظهر أن كمية النقود المطلوبة ومستوى الأسعار يتناسبان عكسيا مع سعر الفائدة وطرديا مع الدخل^(١).

٤- نظرية كمية النقود الحديثة (فريدمان):

وضح فريدمان أن مستوى الأسعار يعتمد على العوامل المؤثرة في الطلب على النقود، كما توصلها المعادلة التالية:

$ط / ن = د (ل م، ع د - ع ن، ع س - ع ن، ع ض - ع ن)$ حيث (ط ن) الطلب على النقود، (م) مستوى الأسعار، (ع د) عائد السندات، (ع س) عائد الأسهم، (ع ض) عائد التضخم، (ع ن) عائد النقود، (ل م) الدخل الدائم. فوفقا لهذه المعادلة نرى أن مستوى الأسعار، يتأثر بالعوامل التي تؤثر في الطلب على النقود، وهي الثروات أو الدخل إضافة إلى تكلفة الفرصة البديلة لحيازة النقود والتي تمثلها العوائد على السندات والأسهم مقارنة بعائد النقود وعائد التضخم. إن كافة العوامل السابقة والتي تؤثر على مستوى الأسعار تؤثر من جهة أخرى على قيمة النقود، فقيمة النقود هي عبارة عن مقلوب مستوى الأسعار / ١ م، فارتفاع مستوى الأسعار معناه انخفاض قيمة النقود، والعكس^(٢).

هذه هي أبرز النظريات الغربية التي تشرح العوامل المؤثرة في مستوى الأسعار، وبالتالي قيمة النقود، ولا شك أن هذه العوامل سوف تختلف كليا لو كان المجتمع مطبقا للنظام النقدي الإسلامي، الذي لا يتعامل بسعر الفائدة، وكافة الأدوات الربوية المنتشرة في الاقتصادات

(١) الكفراوي، النقود والمصارف في النظام الإسلامي، مرجع سابق، ١٢٤-١٢٥.

(٢) معتوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، مرجع سابق، ١٨٢-١٨٦.

المعاصرة كالسندات الربوية وأسهم الخطيئة وكافة العقود الوهمية التي لا تمثل سلعا أو أصولا حقيقية. ولا شك أن تقلبات في مستوى الأسعار ستكون أقل حدة بعد استبعاد هذه العناصر، وبالتالي ستكون قيمة النقود أكثر استقرارا.

المبحث الثاني

أسباب تقلبات أسعار صرف العملات وآليات استقرارها

المطلب الأول

العوامل المؤثرة على أسعار صرف العملات في الوقت الحاضر

يعبر سعر الصرف عن سعر مبادلة عملة بعملة أخرى، ولكل عملة سعرا صرف، أحدهما السعر الرسمي، والذي كان يسمى في الماضي بسعر التعادل عندما كان الذهب معيارا للقياس، ثم أصبح يسمى بالسعر المركزي عندما أصبح المعيار هو وحدة حقوق السحب الخاصة^(١)، وقد يتعدد سعر الصرف الرسمي لأغراض تشجيعية، أما السعر الآخر فهو سعر الصرف الحقيقي، والذي يتحدد بناء على عرض العملة والطلب عليها، ويسمى أحيانا بسعر السوق السوداء. وتتقلب أسعار صرف العملات في الواقع العملي وفقا لعوامل عديدة من أهمها^(٢):

١- المضاربة على العملات:

يقصد بالمضاربة على العملات بأن يعرض المضاربون العملات التي يتوقعون انخفاض قيمتها للبيع مقابل العملات التي يتوقعون ارتفاع قيمتها، وأن بيع عملة بكمية كبيرة في الأسواق العالمية يؤدي إلى خفض قيمتها، ويحدث العكس عند زيادة الطلب على عملة معينة

(١) تعتبر مهمة الإشراف على أسعار صرف العملات من أبرز المهام التي يقوم بها صندوق النقد الدولي، فم منذ اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤م، والتي نجم عنها قيام صندوق النقد الدولي، كانت الدول تثبت عملاتها بأوزان محددة من الذهب، ثم تطور الأمر إلى الربط بالدولار، وفي عام ١٩٧١م، تم الفصل بين الدولار الأمريكي والذهب، وبعد ذلك بعامين عومت أسعار صرف العملات - ترك تحديد أسعار صرفها للعرض والطلب - خاصة العملات الصعبة - وهي العملات التي تقبل التحويل إلى أية عملة أخرى - أما العملات غير القابلة للتحويل فإنها استمرت بالربط والتثبيت مع الدولار أو الفرنك أو حقوق السحب الخاصة - وهي وحدة حسابية مكونة من سلة عملات يصدرها الصندوق - والذي ما زال يمارس دور الرقابة والإشراف على الأوضاع النقدية العالمية.

(٢) عيسى، سيد. أسواق وأسعار صرف النقد الأجنبي. انتراكو للطباعة، القاهرة، ١٩٨٤. ١١.

بكمية كبيرة^(١).

٢-ميزان المدفوعات:

وهو عبارة عن سجل لحقوق الدولة وديونها على العالم الخارجي^(٢)؛ ولذلك تعتبر الأرقام التي تنشر شهريا أو بشكل ربع سنوي مصدرا هاما للمتعاملين في أسواق الصرف للتنبؤ حول حجم وكمية العملة وسعر صرفها، فالعلاقات والعمليات التي يعبر عنها الميزان ما هي إلا مدفوعات من الدولة إلى العالم الخارجي أو العكس؛ ولذلك فإن هذه المدفوعات لها تأثير كبير على أسواق الصرف^(٣).

٣-السياسات المالية والنقدية^(٤):

يقصد بالسياسات المالية:

الإجراءات التي تقوم بها الحكومة لعلاج التضخم والانكماش وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فالضرائب كأهم أداة من أدوات السياسة المالية يكون لها تأثير إيجابي على سعر الصرف عندما تفرض بقصد محاربة التضخم، ويكون لها تأثير سلبي عل سعر صرف العملة عندما تفرض على أموال غير المقيمين، فتقلل من تدفق رأس المال الأجنبي، وبالتالي تقلل الطلب على العملة المحلية وبالتالي تنخفض أسعار الصرف.

أما السياسة النقدية:

فهي الإجراءات التي تقوم بها الدولة ممثلة بالبنك المركزي لإدارة النقود والائتمان

(١) في أسواق العملات الدولية تتم المضاربة على العملات على مدار الساعة حيث تغلق أسواق اليابان وهونج كونج في الوقت الذي تفتح فيه أسواق شيكاغو ونيويورك، ويعرض المضاربون العملات التي يتوقعون انخفاض قيمتها مقابل العملات التي يتوقعون ارتفاع قيمتها، سعيا وراء تحقيق المزيد من الأرباح، وتتم عمليات البيع والشراء من خلال أوامر محددة عبر الشاشات الالكترونية المتواجدة في كافة أسواق العملات والمال.

(٢) شافعي، محمد زكي. مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية. دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧م، ٥٧.

(٣) يشير العجز في ميزان المدفوعات إلى زيادة المدفوعات بالعملة المحلية؛ مما يعني زيادة عرض العملة المحلية في الأسواق العالمية؛ مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها وبالتالي انخفاض الطلب عليها مقابل العملات الأخرى. (عيسى، أسواق وأسعار صرف النقد الأجنبي، مرجع سابق، ٨٢).

(٤) عفر، محمد. السياسات المالية والنقدية وإمكانية الاستفادة بها في اقتصاد إسلامي. الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٣م، ٣١٩-٣٤٣.

وتنظيم السيولة العامة في الاقتصاد، فالإجراءات التي تسمح بزيادة عرض النقد تؤدي إلى خفض سعر صرف العملة، كما أن الإجراءات التي تقلل عرض النقد تؤدي إلى تحسن سعر الصرف.

ومن أهم أدوات السياسة النقدية سعر الفائدة، فزيادة سعر الفائدة على الودائع يؤدي إلى تقليل عرض النقد، وبالتالي تحسن سعر الصرف والعكس، حيث إن خفض سعر الفائدة على الودائع يدفع المستثمرين للبحث عن فرص بديلة فيزيد عرض النقد، وبالتالي ينخفض سعر صرف العملة، ومن جهة فإن هناك عمليات موازنة مستمرة بين أسعار الفائدة في مختلف أسواق الصرف، حيث يتم اقتراض العملات التي تنخفض أسعار فائدها وبيعها في سوق الصرف مقابل شراء عملات أخرى يمكن استثمارها بسعر فائدة أكبر، ويؤدي ذلك إلى تحركات كبيرة في رؤوس الأموال، يكون لها أثر كبير على أسعار الصرف^(١).

٤- التضخم المستورد^(٢):

يقصد بالتضخم المستورد: مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل الدولة، ويمكن قياسه من خلال المعادلة التالية:

التضخم المستورد = الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات / إجمالي الإنفاق القومي بالأسعار الجارية $\times 100$ فتزايد الواردات ونقص الصادرات يؤدي إلى تزايد عجز الميزان التجاري للدولة، فإذا كانت احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية لا تستطيع تمويل العجز وكانت مديونيتها الخارجية قد وصلت حدا لا يمكن زيادته، ولم تلجأ إلى فرض قيود على الواردات فإن النتيجة الحتمية هي تخفيض قيمة العملة الخارجية^(٣).

٥- عمليات التدخل:

تتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف؛ لتحقيق أهداف اقتصادية محددة من خلال

(١) عيسى، أسواق وأسعار صرف النقد الأجنبي، مرجع سابق، ٨٣.

(٢) يعتبر التضخم آفة الاقتصاديات المعاصرة، حيث لا تكاد دولة من دول العالم تنجو منه، ويؤدي التضخم إلى انخفاض الدخل الحقيقية نتيجة انخفاض قيمة النقود، وارتفاع مستوى الأسعار، ويرجع التضخم إلى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وإلى تضخم النفقات نتيجة ارتفاع الأجور وأثمان المواد الأولية وإلى عوامل هيكلية تتمثل في ضعف بنيان العرض عن مواكبة الزيادات في الطلب، بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي.

(٣) زكي، رمزي. التضخم المستورد. دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦م. ١١٥.

التأثير على سعر صرف العملة، وغالبا ما يؤدي تدخل البنوك المركزية إلى التأثير على توقعات العاملين في الأسواق، والذين قد يلحقهم الضرر أو الاستفادة نتيجة هذا التدخل^(١).

٦-الإشاعات:

تؤثر الإشاعات بشكل كبير على أسعار الصرف، خاصة ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية، أو التغيرات السياسية، أو الحروب حيث يترتب عليها تحركات في رؤوس الأموال من وإلى خارج البلد، ويؤدي ذلك إلى تقلبات في أسعار الصرف تتناسب مع حجم الإشاعة ومدى صحتها^(٢).

٧-وصايا صندوق النقد الدولي:

عندما يجد خبراء صندوق النقد الدولي أن أية دولة تنفق أكثر من قدرتها فإنهم يضعون سياسات للتكيف والموازنة من أجل ترشيد الإنفاق فإذا عجزت الدولة عن ذلك فإنهم يوصون بتخفيض قيمة العملة، وغالبا ما ترتبط سياسة تخفيض سعر صرف العملة بأهداف سياسية، من أجل إنقاص حقوق وممتلكات الأفراد؛ وذلك لتقليل معدل الرفاهية، أو بمعنى آخر تقليل نصيب الفرد من موارد بلده، من خلال ما سمي بإعادة تخصيص الموارد^(٣).

المطلب الثاني

آليات استقرار أسعار صرف العملات في الوقت الحاضر

بالرغم من استمرار الجدل بين أنصار نظرية كمية النقود وأنصار نظرية كينز في الفكر الاقتصادي حول استقرار أسعار الصرف، حتى وقتنا الحاضر، فإن آلية استقرار أسعار صرف العملات المطبقة في العالم، هي الآلية التي يتبناها ويديرها صندوق النقد الدولي المتربع على عرش العملات العالمية. وقد بدأت هذه الآلية في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية عام ١٩٤٤م، عندما اجتمع ممثلو الدول التي خرجت منتصرة في الحرب العالمية الثانية؛ لتقرر المستقبل النقدي لعالم ما بعد الحرب، وقد نجم عن هذا المؤتمر تأسيس صندوق النقد الدولي؛ ليكون من أبرز مهامه تحقيق الاستقرار النقدي العالمي،

(١) عيسى، أسواق وأسعار صرف النقد الأجنبي، مرجع سابق، ٨٦.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ٨٥.

(٣) زكي، رمزي. فكر الأزمة. مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧م، ١٧٠.

وضمنان تسيير وتسوية المدفوعات العالمية بشكل منتظم من خلال الحد من الاختلالات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء، وقد استمر الصندوق بالقيام بهذه الوظيفة على مدى ثلاثين عاما، من خلال ربط عملات جميع دول العالم بالذهب في البداية، ثم بالدولار أو بغيره من العملات العالمية، إلى أن انتهى الأمر بالتعويم، وترك لكل دولة الحرية في ربط عملتها، أو تعويم سعر صرفها وفقا للعرض والطلب. ومع ذلك فلا يزال صندوق النقد الدولي حتى وقتنا الحاضر يمارس وظيفة الإدارة والمراقبة لأسعار صرف العملات في العالم، كما يقدم نصائح - التي تكون ملزمة في كثير من الأحيان - لمعظم الدول فيما يتعلق بأسعار صرف العملات.

إن الاتجاه الحديث الذي يتبناه صندوق النقد الدولي يتضمن تحرير التجارة وفتح الأسواق ورفع القيود والحواجز الجمركية، ورفع الدعم عن السلع الأساسية، وتشجيع التصدير من خلال خفض أسعار صرف العملات خاصة في دول العالم الثالث، والاتجاه نحو الخصخصة، وكذلك القبول بما تفرضه العولمة من انسياب رؤوس الأموال والاستثمارات بحرية كاملة في أسواق العالم بحثا عن الفرص المربحة.

إن هذه السياسات وإن كان لها بعض الإيجابيات في الدول المتقدمة، فإن لها آثارا بالغة الخطورة على دول العالم الثالث، تتمثل في ارتفاع مستوى الأسعار، وانخفاض مستوى المعيشة، وزيادة المديونية وتفاقمها.. الخ^(١). ومن هنا فإن العديد من الاقتصاديين ينادون بعدد من الإجراءات من أجل تحقيق الاستقرار النقدي على المستوى القطري، من أبرزها^(٢):
١- ضرورة الاهتمام بالاستقرار الداخلي للأسعار مهما كانت الظروف، ثم محاولة المحافظة على القيمة الخارجية للعملة إذا كانت التجارة الخارجية تمثل نسبة كبيرة من الدخل القومي، وذلك بتحقيق التوازن الملائم في ميزان المدفوعات.

٢- ضرورة استقلالية البنك المركزي استقلالية كاملة، بحيث يكون لمحافظ البنك المركزي سلطة كاملة يضمنها القانون، تمنع أية جهة من التدخل في شئونه، خاصة الحكومة.

(١) شابرا، عمر، الإسلام والتحدي الاقتصادي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، ١٩٩٦م، ٤١٥-٤١٦.

(٢) شافعي، مقدمة في النقود والبنوك. مرجع سابق، ٣٣٧-٣٤٢؛ الغريب، محيي الدين، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الهنا للطباعة، القاهرة، ١٩٧٩م، ٦٢-٦٥.

- ٣- ضرورة المحافظة على المعدل الأمثل للتوسع النقدي بحيث يتساوى مع حجم الإنتاج.
- ٤- يجب على البنك المركزي الاحتفاظ بشكل دائم بموجودات متنوعة في غطاء النقد لا تقل قيمتها عن قيمة الأوراق النقدية المصدرة في أي وقت من الأوقات، ولا يسمح بإصدار النقود إلا لأسباب اقتصادية.
- ٥- لا ينبغي إصدار سندات الخزينة بنسبة تفوق الموجودات الأجنبية حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الدين العام.

المبحث الثالث

عوامل استقرار قيمة النقود في النظام النقدي الإسلامي

حرص الإسلام على حفظ الحقوق وصيانتها من العبث والضياع، ويظهر ذلك من خلال استعراض العديد من النصوص الشرعية، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَلِلْمُطَفِّفِينَ * الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ * وَإِذَا كَالُوهُمْ * أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾^(٢).

كذلك أحاديث الرسول ﷺ والتي تحث على حفظ الحقوق، كقوله ﷺ: «كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه»^(٣)، بل إن كثيرا من النواهي في مجال المعاملات كانت الحكمة وراءها حفظ الحقوق ودفع الظلم، ومن ذلك تحريم الربا والاحتكار والغش وسائر العقود التي تنطوي على الغرر الفاحش، وانسجاما مع هذا الحرص على حفظ الحقوق، كان الاهتمام بالمحافظة على قيمة النقود من التقلبات؛ لأنها تمثل حقوق الناس وقيمة ممتلكاتهم، ويكفل النظام الاقتصادي الإسلامي، والنظام النقدي الإسلامي كأحد أجزاء هذا النظام دوام استقرار قيمة النقود من خلال عدد من الضوابط التي يتميز بها النظام الإسلامي على غيره من الأنظمة، ومن هذه الضوابط ما يلي:

١- مبدأ العدل:

في ظل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ

(١) (الأعراف، ٨٥).

(٢) (المطففين، ٣-١).

(٣) ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٩م، ٣ / ٥٧٤.

عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ^(١)، تتضح مكانة العدل، فبالعدل قوام السموات والأرض، وبالعدل قوام العالمين^(٢)، يقول ابن تيمية «إن عامة ما نهى عنه الكتاب والسنة من المعاملات يعود إلى تحقيق العدل والنهي عن الظلم»^(٣)؛ ولذلك لا نجد نصوصا شرعية قاطعة حول نوع النقود الشرعية، وهل هي ذهبية أو فضية أو ورقية^(٤)؛ ولكننا نجد نصوصا قاطعة حول ضرورة تحقيق العدل مهما كان نوع النقود أو شكلها أو لونها^(٥).

إن تطبيق مبدأ العدل يقتضي المحافظة على ثبات قيمة العملة، حتى لا تتأثر حقوق الناس والتزاماتهم، وبالتالي ينتشر الظلم بين الناس وتضيع الحقوق؛ وبناء على ذلك فإن أي خفض في قيمة العملة لا يمكن دفعه، لا بد أن تتحمل السلطات النقدية تعويض الناس عما لحقهم من خسائر.

٢- اعتماد معدل الربح بدلا من سعر الفائدة:

تشدد الإسلام في تحريم الربا، وتأذن الله - عز وجل - بحرب أكلي الربا، نظرا لآثاره الخطيرة على المجتمع في جميع المجالات، ومن ذلك أثره على عدم استقرار قيمة النقود، فعندما يضيف المنتجون سعر الفائدة على القروض إلى تكاليف الإنتاج فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي تنخفض القوى الشرائية للعملة، ومعنى ذلك انخفاض قيمة العملة الداخلية، وكذلك على المستوى الدولي فإن سعر الفائدة على القروض يؤدي إلى زيادة أسعار السلع المستوردة، وبالتالي انخفاض القيمة الخارجية للعملة (سعر الصرف).

إن النظام النقدي الإسلامي يتطلب تطبيق معدل الربح بدلا من سعر الفائدة، بحيث تتغير العقود النازمة للمعاملات والقروض بالنص على معدل الربح بدلا من سعر الفائدة،

(١) (النحل، ٩٠)

(٢) الجزائري، أبو عبد الرحمن عبد المجيد. القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب إعلام الموقعين، دار ابن القيم، الرياض، ٢٠٠١م، ٥٣٩

(٣) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (مجموع الفتاوى) مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، ٢٠٠٤م، ٢٨/٣٨٥.

(٤) شاويش، وليد مصطفى. السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، ٢٠١١م.

وهذا سوف يؤدي إلى تغير كبير في طبيعة المعاملات والحياة الاقتصادية في المجتمع، إضافة إلى اتباع السياسات النقدية الخالية من الفائدة أو السياسات النقدية التي تقوم على معدل الربح. يقول شابرا: «إن معدل الربح هو في العادة آلية أكثر كفاءة في تخصيص الموارد من معدل الفائدة...، فمعدل الفائدة يمثل سعرا مضللا، كما أنه سعر تفضيلي متحيز لمصلحة الأغنياء، فكلما كان المقترض أكثر ملاءة حصل على القرض بسعر فائدة أقل...»^(١).

٣- تحديد أوزان شرعية ثابتة للنقود:

إن النظام النقدي الإسلامي لم يترك أمر النقود للعرض والطلب، وإنما حدد منذ البداية أوزاناً ثابتة للنقد الشرعي الذي تقدر من خلاله كافة الأنصبة والفروض الشرعية، كما حرص على أن تبقى هذه الأوزان ثابتة على مدى الأيام والأزمان. فحدد النبي ﷺ وزناً واحداً ثابتاً للنقود، وقصر التعامل على هذا الوزن فقط، بقوله: «المكيال مكيال أهل المدينة، والوزن وزن أهل مكة»^(٢). فقد كان لأهل مكة وزناً خاصاً للنقود^(٣)، ثبتته الرسول ﷺ ودعا إلى اعتماده وحده دون سواه من الأوزان، وبذلك استقر الأمر في الإسلام على أوزان شرعية للنقود محددة وثابتة، لا تختلف باختلاف الزمان والمكان، وحرص الإسلام على بقاء هذه الأوزان على مر الأزمان، وذلك من خلال تقريره العديد من الفروض الواجبات الشرعية بهذه الأوزان^(٤).

كما أجمع الفقهاء في العصر الحديث على أن النقود الورقية هي نقود شرعية مماثلة في ثمنيتها للذهب والفضة، وبالتالي يجري عليها من أحكام ما يجري على الذهب والفضة،

(١) شابرا، عمر، النظام النقدي والمصرفي في الاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة. ١٩٨٤م. ٢٢.

(٢) النسائي، أحمد بن علي. سنن النسائي. المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٣٠م، ٥/٥٤، أورده الألباني في صحيح سنن أبي داود عن عبدالله بن عمر، وقال: صحيح. انظر: الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح أبي داود، دار غراس للنشر، الكويت، رقم الحديث ٣٣٤٠.

(٣) كانت النقود المتداولة في عهد الرسول ﷺ عبارة عن دنانير ذهبية رومية، ودرهم فضية فارسية إضافة إلى بعض النقود اليونانية والحميرية وغيرها، بالإضافة إلى ذلك فقد كان العرب يتعاملون بأوزان محددة للنقود اصطلاحاً عليها بينهم، وكان لأهل مكة أوزان خاصة بهم، أقرها النبي ﷺ وكانوا يتعاملون بالنقود تارة وزناً وتارة عدداً (علي، جواد. المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام. دار العلم، بيروت، ١٩٨٨م، ٤٨٧/٧).

(٤) المصدر السابق نفسه، ٤٨٧/٧.

ومعنى ذلك أنه ينبغي أن تكون مرتبطة بوزن معين من الذهب أو الفضة أو ما يمثلهما من عملات أجنبية، أو صكوك، أو سندات خزينة، أو حقوق سحب خاصة وغيرها؛ مما يصلح لأن يكون غطاء معتبرا للنقود في الوقت الحاضر^(١).

٤-أفضلية الذهب والفضة:

إن قيمة النقود الذهبية تتحدد من خلال قيمة وزنها من الذهب، فللذهب قيمة سلعية في السوق يجب أن تتساوى مع القيمة الاسمية للنقود الذهبية، فلو كانت القيمتان غير متساويتين فإن الناس سرعان ما يقومون بتحويل ما بحوزتهم من نقود إلى حلي أو العكس، تبعا للقيمة الأعلى، وهذه الخاصية حافظت على بقاء الذهب معيارا ثابتا للقيم في القرون الماضية. وهذه الخاصية نفسها هي التي جعلت النظام النقدي الإسلامي يفضل الذهب والفضة ولا يحتاج إثبات ذلك إلى أدلة كثيرة فهي حقيقة تاريخية أولا، والنقود الإسلامية القديمة لا تزال محفوظة في كثير من المتاحف العالمية^(٢).

وبالإضافة إلى ذلك فإن الرسول ﷺ قد أقر التعامل بالدنانير الذهبية والدرهم الفضية، وحدد لها أوزانا شرعية ثابتة، كما أنه تعامل بها. وبالرغم من هذه الأفضلية إلا أن للمسلمين في كل عصر أن يجتهدوا بما يحقق مصالحهم ويدفع عنهم المفسد، ومن ذلك أمر النقود، فقد اتفق علماء العصر على جواز أن تكون النقود ورقية، شريطة أن تؤدي وظائف الذهب والفضة وأن تحكم بين الأموال بالعدل وتؤدي إلى تحقيق الاستقرار وتحفظ المجتمع من التقلبات والأزمات الاقتصادية.

٥-الزكاة واستقرار النقود:

إن مكانة النقود في المجتمع الإسلامي تتحدد بأن يتداولها الأفراد لكي تخدم العملية الإنتاجية، وإن الأمر بإخراج الزكاة فيه حث على استثمار المال وتدويره وتوزيع الثروة، وفي ذلك زيادة في التشغيل والإنتاج، بسبب زيادة التوسع النقدي، وإن التوسع النقدي في هذه الحالة لا يكون له آثار تضخمية؛ لأن الزكاة لا تصرف إلا في مواضعها المحددة شرعا،

(١) انظر: قرارات المجمع الفقهي الإسلامي، الدورة الخامسة المنعقد في مكة المكرمة، ١٩٨٢م، رابطة العالم الإسلامي؛ <http://ar.themwl.org/sites/default/files/alqrrat20.pdf>

(٢) فهمي، عبد الرحمن، النقود العربية، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٤م. ٢٤.

ومعنى ذلك أنها لا تصرف إلا للمحتاجين لها والذين لا يمتلكون أية فوائض سابقة، كما أن جزءاً كبيراً منها يخرج كأعيان كزكاة الحيوانات والمحاصيل الزراعية، وبالإضافة إلى ذلك فإن القيمة المحددة للزكاة تساعد السلطات النقدية على تنظيم عرض النقد^(١).

٦- تحريم الاحتكار:

الاحتكار يكون بحرمان الناس من بعض السلع الضرورية من قبل بعض التجار انتظاراً لارتفاع أثمانها، فالاحتكار يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهذا يعني انخفاض القوة الشرائية للعملة أو انخفاض قيمة العملة، فبتحريم الاحتكار لا ترتفع الأسعار ارتفاعاً كبيراً وتسود المنافسة من خلال تلاقي قوى العرض والطلب؛ مما يؤدي إلى الاستقرار والتوازن.

٧- حصر إصدار النقود بيد الدولة:

حصر فقهاء المسلمين مهمة إصدار النقود بيد الدولة أو الإمام، وكرهوا أن يقوم أي شخص آخر بإصدارها أو التحكم فيها، ونصوا على تعزيز كل من يحاول التلاعب بأمر النقود بالغش أو التزوير أو غير ذلك؛ وذلك يدل دلالة بالغة على أهمية ثبات قيمة النقود، فقيمة النقود في الماضي كانت تحدد من خلال الوزن والجودة ودرجة النقاوة؛ ولذلك كان الحرص والتشديد على عدم التلاعب بهذه الأمور.

٨- النهي عن العقود الصورية والوهمية:

إن من شروط صحة العقد أن يكون محل العقد معلوماً موجوداً مقدوراً على تسليمه، فإذا لم يكن موجوداً فإن في تسليمه شك، وقد استثنى من ذلك عقد السلم بمواصفات وشروط خاصة ومحددة، أما بيع السلع قبل قبضها فإن فيه ضرر فاحش يؤدي إلى النزاع والخصومة، كما أن استخدام العقود الصورية الممثلة للسلع الوهمية في البيع والشراء، إضافة لما فيه من ضرر، يوجد في المجتمع منافساً للنقود، وبالتالي يؤثر في قيمة النقود، لا سيما إذا كانت هذه العقود وهمية لا تمثل سلعة ولا أصولاً، وإنما تجري لها ترتيبات محددة كما هو في أسواق الخيارات والمستقبليات والعقود الآجلة.

(١) العسال، أحمد، النظام الاقتصادي في الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٠م، ١١٣، مشهور، نعمت. الاقتصاد الإسلامي والتضخم. المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر للبنات، عدد ٩، ١٩٩٢م. ١٠٢.

المبحث الرابع

مدى إمكانية التوحيد النقدي في دول مجلس التعاون

كان من أهداف مجلس التعاون الخليجي عند إنشائه عام ١٩٨١ م، تحقيق التنسيق والتشاور والتكامل في جميع الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن ذلك تحقيق التنسيق في المجالات الاقتصادية والنقدية بشكل خاص... وقد تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس بدلا من الاتفاقات الثنائية. ونصت المادة الثانية والعشرون من الاتفاقية على أن: تقوم دول المجلس بتنسيق سياساتها النقدية والمالية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة؛ لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود بين دول المجلس^(١).

وبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على توقيع الاتفاقية لم يتحقق هذا الهدف، بل إن الأمور أخذت في التراجع، فما الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق الوحدة النقدية؟ ولماذا أخذت الأمور بالتراجع؟

منذ بداية مسيرة مجلس التعاون الخليجي والتوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة قبل أكثر من ثلاثين عاما، كان خبراء التكامل الاقتصادي والنقدي ينقسمون إلى قسمين: أحدهما: يرى ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي قبل التكامل النقدي أو العملة الواحدة، أما الفريق الآخر وتمثله المدرسة النقدية: فيرى بأن تحقيق التكامل النقدي سوف يسرع في التكامل الاقتصادي والوصول إلى السوق المشتركة... ولكل من الفريقين مبررات قوية، غير أن الواقع العملي بعد أكثر من ثلاثة عقود، أوضح أن كلا الفريقين كان مخطئا في حالة دول مجلس التعاون الخليجي، وهنا ربما يكون الصواب لدى طرف ثالث... وهو ما يتبناه الباحث من ضرورة وجود قواسم مشتركة قوية تقوم على أسس اقتصادية وسياسية وفكرية وتاريخية وأخلاقية وعقدية. وهذه القواسم المشتركة موجودة بقوة في حالة البدء بتطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي، وبالتالي النظام النقدي الإسلامي والسياسات النقدية الإسلامية.

ومن جهة أخرى فقد وجد فريقان أيضا حول مدى ملاءمة حالة دول مجلس التعاون

(١) عمر، حسين، دليل المنظمات الدولية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٠م، ٦٢٩-٦٥٠.

الخليجي لشروط منطقة العملة المثلثي^(١)، ومدى إمكانية التوحيد النقدي وإيجاد عملة واحدة... فقد ذهب العديد من الخبراء إلى ضرورة توفر شروط منطقة العملة المثلثي: مثل حرية انتقال عناصر الإنتاج، وحرية التجارة، والتنوع الاقتصادي، وتشابه نسب التضخم، وتكامل السياسات النقدية والمالية... إلخ، وقال هؤلاء بأن هذه الشروط غير موجودة في حالة دول مجلس التعاون الخليجي^(٢)، وبالتالي فإنه يستحيل الوصول إلى التوحيد النقدي أو العملة الواحدة^(٣).

في حين ذهب آخرون^(٤) إلى أن دول المجلس قد طبقت المعايير الخاصة بالاتحاد النقدي والتي طبقها الاتحاد الأوروبي من قبل، ومع ذلك لم تنجح في الوصول إلى الوحدة النقدية لعوامل أخرى، فقد بدأت فعلاً دول المجلس بمحاولة إصدار عملة موحدة عام ٢٠١٣م بعد أن أنجزت أهم الخطوات لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة، على صعيد التشريعات القانونية والبنك المركزي الموحد وغيرها، غير أن خروج الإمارات وعمان فيما بعد من اتفاقية الاتحاد النقدي أضعف التجربة وأدى إلى تراجعها، ومع ذلك فهذا لا يعني نهاية محاولات الوحدة النقدية، فقد بدأ الاتحاد الأوروبي ببعض الدول فقط، ثم تبعتها الدول الأخرى^(٥).

(١) يعود الفضل في اقتراح معايير منطقة العملة المثلثي إلى الاقتصادي روبرت مندل عام ١٩٦١م، حيث حددت نظرية منطقة العملة المثلثي مجموعة من المعايير للحكم على مدى قابلية اقتصادات معينة لإقامة تكامل نقدي أو وحدة نقدية، من أبرزها: حرية انتقال عناصر الإنتاج، درجة الانفتاح التجاري، درجة التنوع الاقتصادي، معيار تشابه معدلات التضخم... إلخ، وقد وضعت هذه المعايير ابتداء لفحص حالة الدول الأوروبية في الستينات من القرن العشرين (بلفاطمي، هل يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منطقة عملة مثلي؟. مرجع سابق).

(٢) استدل عدد من الباحثين على عدم إمكانية قيام تكامل نقدي بين دول مجلس التعاون من خلال تطبيق معايير منطقة العملة المثلثي، مع أن هذه المعايير وضعت لحالة الدول الأوروبية في الستينات من القرن الماضي، ولما وجدوا أن هذه المعايير لا تنطبق كلياً على حالة دول مجلس التعاون، قالوا باستحالة قيام تكامل نقدي بين دول مجلس التعاون.

(٣) السقا وابن عيد، العملة الخليجية الموحدة: تحليل بانل لروابط التجارة البينية والنشاط الاقتصادي. مرجع سابق؛ السلطان، مدى أهمية العملة الموحدة في مسيرة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي. مرجع سابق.

(٤) يحيى، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي)، مرجع سابق؛ التقرير النصف السنوي للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، من ١ يناير لغاية ٣٠ يونيو، ٢٠١٠م.

(٥) نعوش، صباح. أين العملة الخليجية الموحدة. الجزيرة نت، ١٧/٢/٢٠١٥م؛ يحيى، تقييم =

وأوضح آخرون أن شروط منطقة العملة المثلى، وإن لم تكن موجودة بالكامل فإنها موجودة بشكل جزئي، وإنه من الممكن الوصول التدريجي إلى تطبيق هذه الشروط... وبالتالي فإنه من الممكن المرور بصور التكامل النقدي الجزئي إلى أن نصل إلى التكامل النقدي الكلي والعملة الواحدة^(١)... غير أن البعض رأى ضرورة توافر الإرادة السياسية أولاً، وهذا العامل ربما لا يزال مفقوداً^(٢).

ومع كل ما تقدم، فإن الواقع أثبت بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود أن معظم الآراء السابقة لم تكن دقيقة، وهذا يؤكد الرأي الذي يتنناه الباحث، وهو أنه لا بد من الأخذ بالسياسات النقدية الإسلامية تمهيداً للأخذ بالنظام النقدي الإسلامي والنظام الاقتصادي الإسلامي بالكامل، وهو موضوع البحث التالي.

المبحث الخامس

السياسات النقدية الإسلامية ومدى ملائمتها لدول مجلس التعاون

المطلب الأول

السياسات النقدية الإسلامية

ترتكز السياسة النقدية الإسلامية في مشروعيتها على عدد من الأسس الشرعية، من أهمها:

١- إن وظيفة إصدار النقود وإدارتها والتأثير في حجم التداول منها هو من اختصاص الدولة، نص على ذلك معظم الفقهاء^(٣).

= مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي)، مرجع سابق. ١٦٠.

(١) استدل الفريق الثاني على إمكانية قيام تكامل نقدي بين دول مجلس التعاون بأنها دول متجانسة لغة وتاريخاً وحضارة... إلخ، وأنها بدأت فعلاً بمحاولة إصدار عملة موحدة عام ٢٠١٣م بعد أن أنجزت أهم الخطوات لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة، على صعيد التشريعات القانونية والبنك المركزي الموحد وغيرها، غير أن خروج الإمارات وعمان فيما بعد من اتفاقية الاتحاد النقدي أضعف التجربة وأدى إلى تراجعها، نعوش، أين العملة الخليجية الموحدة، مرجع سابق.

(٢) الكريتي، العملة الخليجية الموحدة الفرص والتحديات. مرجع سابق.

(٣) النووي، محيي الدين. المجموع شرح المذهب. تحقيق: محمد نجيب المطيعي. المكتبة العالمية، القاهرة، ١٩٧١م. ١١٠/٦؛ أبو يعلى، محمد بن الحسين. الأحكام السلطانية. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م. ١٨١؛ الرملي، شمس الدين محمد. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب=

٢- للدولة أن تقوم بما من شأنه مصلحة الرعية، وإزالة الضرر الذي يلحقها، ولو كان ذلك بتقييد الملكية المباحة والمحترمة أحياناً، ووفق الشروط الشرعية، اعتماداً على ما يلي:

أ- مسئولية ولي الأمر عن الرعية.

ب- مبدأ إزالة الضرر ومنعه المستمد من العديد من القواعد الفقهية مثل: الضرر يزال^(١). وبناء على ذلك يمكن للمصرف المركزي - بوصفه ممثلاً للدولة - تقييد التصرف في الملكية بالقدر الذي يضمن نفاذ سياسته النقدية بما فيه مصلحة الرعية، وبما يحقق الاستقرار ويحول دون حدوث التقلبات والأزمات الاقتصادية^(٢).

٣- لا تقوم الدولة بإصدار النقود إلا لأسباب اقتصادية، ودون أن يؤدي ذلك إلى إضرار بالقيم.

٤- تقوم السياسة النقدية على مبدأ المشاركة (مراوحة، مضاربة، إجارة مشاركة منتهية بالتملك، ... الخ) وليس على مبدأ الإقراض^(٣).

ومن المتوقع بعد تطبيق النظام النقدي الإسلامي والنظام الاقتصادي بالكامل أن يتحقق الاستقرار النقدي، ومع ذلك فإذا ما ظهرت التقلبات في قيمة النقود، فإنه من الممكن اللجوء إلى أدوات السياسة النقدية الإسلامية النوعية والكمية التالية^(٤):

١- رفع حصة مساهمة المصرف التجاري أو خفضها في المشاركات المضاربات، فعندما يرغب المصرف المركزي في تقليل التوسع النقدي يصدر تعليماته إلى المصرف التجاري بتقليل حصة مشاركتها من جملة رأس مال العملية الاستثمارية، مما سيزيد من حصة طالبي المشاركة من هذه المصارف من أفراد ومؤسسات وشركات، وبالتالي فقد لا تستطيع

= الإمام الشافعي. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٥ م. ٨٦/٣.

(١) ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم. الأشباه والنظائر. مؤسسة الحلبي، القاهرة، ١٩٦٨ م. ٨٥-٩٢.
(٢) العبادي، عبد السلام. الملكية في الشريعة الإسلامية. مكتبة الأقصى، عمان، ١٩٧٤ م، ٢/٢٥٥؛
المجنوب، أحمد. السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم
القرى، مكة المكرمة. ١٩٨٣ م. ٢٦٢-٢٦٥.

(٣) شابر، النظام النقدي والمصرفي في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ٩.

(٤) المصدر السابق نفسه ص ١١، عفر، السياسات المالية والنقدية وإمكانية الاستفادة بها في اقتصاد إسلامي، مرجع سابق، ٣٦٨، عارف، ١٩٨٢ م، ٢٥-٢٩، المجنوب، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ٢٧٢.

هذه الجهات تمويل هذا الجزء الكبير من العملية مما سيؤدي إلى إحجامها عن القيام بهذه العملية فيتحقق للمصرف المركزي هدفه في الحد من حجم الاستثمارات، وبالتالي في تقليل التوسع النقدي، ويحدث العكس عندما يرغب المصرف المركزي في زيادة التوسع النقدي.

٢- رفع حصة المصرف أو خفضها في الأرباح المحققة من المشاركات والمضاربات فعندما يرغب المصرف المركزي في الحد من الاستثمارات لتقليل التوسع النقدي يصدر تعليماته إلى المصارف التجارية لزيادة حصة هذه المصارف من الأرباح المحققة من الاستثمارات، وبالتالي عندما يشعر المشاركون لهذه المصارف أن حصتهم من الأرباح سوف تنخفض فإنهم يحجمون عن الاستثمار، ويحدث العكس عندما يرغب المصرف المركزي في زيادة حجم الاستثمارات، وبالتالي التوسع النقدي بما يلائم الوضع الاقتصادي.

٣- تقييد عمليات البيع الآجل، وذلك بأن يغير المصرف المركزي من شروط عمليات البيع الآجل بالتأثير على الأقساط أو الفترة الزمنية للسداد عندما يرغب في تغيير حجم هذه العمليات، وبالتالي تغيير حجم الموارد النقدية الموجهة إليها.

٤- التأثير في نسبة الأرباح الموزعة: وذلك بأن يقوم المصرف المركزي بإصدار تعليماته إلى المصارف بزيادة نسبة العائد الموزع على المساهمين عندما يرغب في زيادة حجم وسائل الدفع، أو تخفيضها عندما يرغب في إنقاص حجم وسائل الدفع.

٥- سياسة نسبة الاحتياطي القانوني: وذلك عن طريق زيادة أو خفض احتياطي المصارف التجارية لدى المصرف المركزي، فزيادة نسبة الاحتياطي تقلل من قدرة المصارف على القيام بعملياتها الاستثمارية، والعكس يحدث عندما تنخفض نسبة الاحتياطي.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض السياسات النقدية السابقة، هي سياسات نقدية تقليدية مطبقة في معظم الدول الإسلامية، مثل نسبة الاحتياطي، ونسبة الأرباح الموزعة، ولكنها لا تتعارض مع النصوص الشرعية، وبالتالي يمكن أن تصنف ضمن السياسات النقدية الإسلامية، أما السياسات الأخرى فهي سياسات مقترحة في بحوث علمية، يمكن تطبيقها في حالة الرغبة في التحول نحو مصرف مركزي إسلامي، وفي حالة وجود مصارف مركزية إسلامية فإن ذلك يعد من أهم العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى توحيد السياسات النقدية، وبالتالي الوصول إلى عملة إسلامية موحدة.

المطلب الثاني

مدى ملائمة السياسات النقدية الإسلامية

حالة دول مجلس التعاون الخليجي

تطبق البنوك المركزية في دول مجلس التعاون سياسات نقدية تقليدية كما هو الوضع في سائر الدول العربية والغربية، ومما لا شك فيه أن للمجتمعات الإسلامية والمؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية طبيعة خاصة، لا تتسجم مع السياسات النقدية الربوية التي تمارسها البنوك المركزية، بل إن هذه السياسات النقدية قد تكون ذات أثر سلبي على المجتمعات الإسلامية بما فيها من مؤسسات مالية إسلامية ومصارف إسلامية ومؤسسات وقفية وذكوية... إلخ^(١).

ومع ذلك فقد ذهب بعض الباحثين إلى أن معايير التقارب للدخول في اتحاد نقدي وإصدار عملة موحدة موجودة في حالة دول مجلس التعاون الخليجي، غير أن هذه المعايير ستكون أكثر ملائمة في حالة استبعاد السياسات النقدية الربوية، وتطبيق سياسات نقدية إسلامية، حيث إن السياسات النقدية الإسلامية هي الأكثر ملائمة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي^(٢)، وذلك في ضوء المبررات التالية:

- إن دول مجلس التعاون الخليجي هي دول مسلمة بنسبة ١٠٠٪.
- لعل من أكثر ما أمر الإسلام به بعد توحيد الله، توحيد الكلمة ومن أكثر ما نهى عنه بعد الشرك بالله الفرقة والتنازع.

(١) قام أحد الباحثين في مرحلة الدكتوراه في جامعة أم القرى بعمل استبانة حصر فيها السياسات النقدية لمؤسسة النقد العربي السعودي ومن ثم تم توزيعها على الخبراء في المصارف الإسلامية وفي البنوك المركزية، وتوصل إلى أن للسياسات النقدية لمؤسسة النقد العربي السعودي أثر سلبي على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (المطيري، محمد. أثر السياسة النقدية لمؤسسة النقد العربي السعودي على المصرفية الإسلامية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى. ٢٠١٦م).

(٢) توصل أحد طلبة الدكتوراه في قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية في جامعة اليرموك في رسالته للدكتوراه حول العملة الخليجية الموحدة إلى أن انتشار الربا والاحتكار والاكنتان من أهم أسباب التقلبات في قيم العملات، وإلى أن دول مجلس التعاون الخليجي لديها معايير التقارب للدخول في اتحاد نقدي وإصدار عملة موحدة... وأوصى بضرورة إقامة أحكام الله في منع الربا والاحتكار والاكنتان، وإخضاع الثروات النقدية للزكاة بما يكفل استمرار فاعلية العملة الموحدة (العنزي، محمد سرحان. العملة الخليجية الموحدة تقدير اقتصادي إسلامي. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك. ٢٠١١م).

- حث الإسلام على التعاون والتضامن بين المسلمين واعتبرهم كالجسد الواحد.
- من أبرز ركائز النظام النقدي الإسلامي استبعاد السياسات النقدية التي لا تراعي العدالة.. واستبدالها بسياسات نقدية تقوم على المشاركة بالربح والخسارة والغنم بالغرم.
- يرفض النظام النقدي الإسلامي سياسات سعر الفائدة الربوية، ويستبدلها بسياسات نقدية تقوم على عوائد متغيرة حقيقية وفقا لظروف الاقتصاد وحجم المخاطرة والمشاركة.
- إن تطبيق سياسات نقدية إسلامية متشابهة من قبل دول مجلس التعاون سوف يؤدي إلى إيجاد أسعار صرف ثابتة أو متقاربة وبالتالي يقرب من الوصول إلى العملة الواحدة.
- إن تطبيق سياسات نقدية إسلامية سوف يقلل من نسب التضخم بما يؤدي إلى وجود نسب تضخم متقاربة.
- إن تطبيق سياسات نقدية إسلامية سوف يعمل على زيادة التشغيل وفرص العمل وبالتالي زيادة الدخل والإنتاج والتنمية.
- إن تطبيق سياسات نقدية إسلامية سوف يعمل على زيادة فرص التبادل التجاري بما يؤدي إلى زيادة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس.

الخاتمة

- ١- هناك عوامل عديدة تؤثر في مستوى الأسعار وبالتالي في قيمة النقود الداخلية، وقد بحثت هذه العوامل في النظريات النقدية المختلفة، ومن هذه العوامل، كمية النقود، وسرعة دورانها، وحجم المبادلات، ونسبة التفضيل النقدي، وسعر الفائدة، إضافة إلى كافة العوامل المؤثرة في الطلب على النقود.
- ٢- توجد عوامل عديدة تؤثر على أسعار صرف العملات (القيمة الخارجية) منها ميزان المدفوعات، السياسة النقدية والمالية، المضاربة على العملات، التضخم المستورد، عمليات التدخل، الإشاعات، ... الخ.
- ٣- ينبغي على الأجهزة النقدية في الدولة ضبط العوامل السابقة بما يؤدي إلى تجنب التقلبات والأزمات، والمحافظة على ثبات واستقرار قيمة النقود، ويتحقق ذلك بشكل خاص عندما يتم ضبط التوسع النقدي بما يعادل نمو الناتج القومي الإجمالي.

- ٤- يحرص النظام الإسلامي على حفظ الحقوق وأداء الأمانات وإقامة العدل بين الناس، وبناء على ذلك فقد حرص على ثبات قيمة النقود، وعلى سيادة قاعدة التعادل في التبادل.
- ٥- إن جميع الأجهزة والأدوات التي يتكون منها النظام الإسلامي تعمل على استمرار استقرار الأسعار؛ مما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي، فتحرير الربا والاحتكار والاكتناز والغش والتزييف والأمر بإخراج الزكاة والإنفاق التطوعي ... الخ، كلها أدوات تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وفي القضاء على التقلبات في قيمة النقود.
- ٦- إذا لم تنته التقلبات بفعل الأدوات المتقدمة، فإن أدوات السياسة النقدية الإسلامية كفيلة باختفاء التقلبات، ودوام الاستقرار الاقتصادي.
- ٧- تمتاز دول مجلس التعاون الخليجي بسمات وقواسم مشتركة كبيرة تؤهلها للوصول إلى التكامل النقدي الإسلامي ومن ثم العملة الواحدة.
- ٨- إن تطبيق سياسات نقدية إسلامية موحدة في دول مجلس التعاون سوف يقلل من نسب التضخم بما يؤدي إلى وجود نسب تضخم متقاربة، ويعمل على زيادة التشغيل والإنتاج، ويزيد من فرص الوصول إلى التكامل الاقتصادي والنقدي.

المصادر والمراجع

١. ابن القيم، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٦٨ م.
٢. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (مجموع الفتاوى) مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، ٢٠٠٤ م.
٣. ابن حجر، أحمد بن علي. فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٩ م.
٤. ابن فارس، أحمد. معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام هارون. شركة مصطفى البابي، مصر، ١٩٧٢ م.
٥. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم. الأشباه والنظائر. مؤسسة الحلبي، القاهرة، ١٩٦٨ م.
٦. أبو يعلى، محمد بن الحسين. الأحكام السلطانية. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣ م.
٧. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح سنن أبي داود، دار غراس للنشر، الكويت، رقم الحديث ٣٣٤٠.

٨. البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري. دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ١٩٩٣ م.
٩. برعي، محمد خليل. مقدمة في النقود والبنوك. مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٧٧ م.
١٠. بلقاسمي، عباس، هل يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منطقة عملة مثلى؟. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد ١٠، ٢٠١١ م.
١١. تقرير الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، من ١ يناير لغاية ٣٠ يونيو، ٢٠١٠ م.
١٢. الجارحي، معبد علي، نحو نظام نقدي ومالي إسلامي: الهيكل والتطبيق. المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٩٨١ م.
١٣. الجزائري، أبو عبد الرحمن عبد المجيد. القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب إعلام الموقعين، دار ابن القيم، الرياض، ٢٠٠١ م.
١٤. الرملي، شمس الدين محمد. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي. دار أحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٥ م.
١٥. الزبيدي، محمد مرتضى. تاج العروس من جواهر القاموس، دار مكتبة الحياة، بيروت. ١٩٦٥ م.
١٦. زكي، رمزي. مشكلة التضخم في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠ م.
١٧. زكي، رمزي، التضخم المستورد، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦ م.
١٨. زكي، رمزي، فكر الأزمة. مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧ م.
١٩. السقا، محمد إبراهيم وابن عيد، مساعد عبد الله، العملة الخليجية الموحدة: تحليل بائل لروابط التجارة البينية والنشاط الاقتصادي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد ٣٢، ١، ٢٠٠٩ م.
٢٠. السلطان، عبد الرحمن بن محمد. مدى أهمية العملة الموحدة في مسيرة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العلوم الإنسانية والاجتماعية، السعودية، العدد ١٧، ٢٠١٠ م.
٢١. شابرا، عمر، النظام النقدي والمصرفي في الاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، ١٩٨٤ م.

٢٢. شابر، عمر، نحو نظام نقدي عادل، ترجمة: سيد محمد سكر، دار البشير، عمان، ١٩٩٠م.
٢٣. شابر، عمر، الإسلام والتحدى الاقتصادي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، ١٩٩٦م.
٢٤. شافعي، محمد زكي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧م.
٢٥. شافعي، محمد زكي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٢م.
٢٦. شاويش، وليد مصطفى، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، ٢٠١١م.
٢٧. صقر، ليلي عبد العزيز، العملة الخليجية الموحدة الارتباط بالدولار والبدايل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ٢٠١١م.
٢٨. عارف، محمد، السياسة النقدية في اقتصاد إسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، ١٩٨٢م.
٢٩. العبادي، عبد السلام، الملكية في الشريعة الإسلامية، مكتبة الأقصى، عمان، ١٩٧٤م.
٣٠. العراقي، بشار أحمد، أثر تقلبات عرض النقود على أسعار الأسهم: تطوير نموذج لأسواق المال بدول مجلس التعاون الخليجي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، ٢٤(٣)، ٢٠١٧م.
٣١. العسال، أحمد، النظام الاقتصادي في الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٠م.
٣٢. عفر، محمد، السياسات المالية والنقدية وإمكانية الاستفادة بها في اقتصاد إسلامي، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٣م.
٣٣. علي، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار العلم، بيروت، ١٩٨٨م.
٣٤. عمر، حسين، دليل المنظمات الدولية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٠م.
٣٥. العنزي، محمد سرحان، العملة الخليجية الموحدة تقدير اقتصادي إسلامي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، ٢٠١١م.
٣٦. عيسى، سيد، أسواق وأسعار صرف النقد الأجنبي، انتراكو للطباعة، القاهرة، ١٩٨٤م.
٣٧. الغريب، محيي الدين، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الهنا للطباعة، القاهرة، ١٩٧٩م.

٣٨. الغزالي، أبو حامد، إحياء علوم الدين، مؤسسة الحلبي، القاهرة، ١٩٦٨ م.
٣٩. فهمي، عبد الرحمن، النقود العربية، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٤ م.
٤٠. قرارات المجمع الفقهي الإسلامي، الدورة الخامسة المنعقد في مكة المكرمة، ١٩٨٢ م،
رابطة العالم الإسلامي:
- <http://ar.themwl.org/sites/default/files/alqrrarat20.pdf>
٤١. الكريتي، إيمان عبد الكاظم، العملة الخليجية الموحدة الفرص والتحديات، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد ١٣، ٢٠٠٩ م.
٤٢. الكفراوي، محمد عوف، النقود والمصارف في النظام الإسلامي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٨٢ م.
٤٣. المجذوب، أحمد، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٣ م.
٤٤. المزني، إسماعيل بن يحيى، مختصر المزني في فروع الشافعية، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨ م.
٤٥. مشهور، نعمت، الاقتصاد الإسلامي والتضخم، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر للبنات، عدد ٩، ١٩٩٢ م.
٤٦. المطيري، محمد، أثر السياسة النقدية لمؤسسة النقد العربي السعودي على المصرفية الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، ٢٠١٦ م.
٤٧. معتوق، سهير، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٨٨ م.
٤٨. النسائي، أحمد بن علي، سنن النسائي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٣٠ م.
٤٩. نعوش، صباح، أين العملة الخليجية الموحدة، الجزيرة نت، ١٧/٢/٢٠١٥ م.
٥٠. النووي، محي الدين، المجموع شرح المذهب، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، المكتبة العالمية، القاهرة، ١٩٧١ م.
٥١. يحيى، سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ٢٠١٣ م.